

اليمن

لا يحمي كل من الدستور والقوانين الأخرى و لا يكبحان حرية الدين ، غير أن السياسات الحكومية ساهمت بشكل عام في حرية ممارسة الشعائر الدينية. وينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة وأن الشريعة مصدر جميع التشريعات.

احترمت الحكومة الحرية الدينية في ممارساتها العملية بشكل عام غير أنها فرضت بعض القيود. ولم يحدث تغيير في موقف الحكومة إزاء احترام الحرية الدينية خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير عندما تمتع المسلمون والجماعات الدينية الأخرى بحرية العبادة وفقا لمعتقداتهم. غير أن الحكومة حظرت التحول من الإسلام والتبشير للمسلمين. وخلال الفترة التي يشملها التقرير، وردت تقارير عن اعتقال أشخاص اعتنقوا الدين المسيحي وأعضاء من الطائفة البهائية.

رغم أن العلاقات بين المجموعات الدينية عموما واصلت مساهمتها في الحرية الدينية ، وردت تقارير عن انتهاكات وتمييز مجتمعي بسبب الانتماء الديني أو المعتقد أو الممارسة، لا سيما لدى الطائفة اليهودية في محافظة عمران والمسلمين الزيديين. كما شهد السكان اليهود من محافظة عمران تزايد المضايقات من جانب مجموعة صغيرة من جيرانهم المسلمين. وأفاد بعض المسلمين الزيديين البارزين بأنهم شعروا بأنهم كانوا مستهدفين من جهات حكومية بسبب انتمائهم الديني.

وظل الوضع المستمر دون حسم في محافظة صعدة، وتزايد العنف بين القوات الحكومية والمتمردين المواليين لأسرة الحوثي الذين ينتمون إلى المذهب الشيعي الزيدي، مما تسبب في نمو التوترات السياسية والقبلية خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير .

وتناقش حكومة الولايات المتحدة الحرية الدينية مع الحكومة كجزء من سياستها العامة لتعزيز حقوق الإنسان. وخلال

الفترة التي يغطيها هذا التقرير، ساعدت حكومة الولايات المتحدة في حماية حقوق الطائفة اليهودية في محافظة عمران.

القسم الأول. الديموغرافية الدينية

تمتد مساحة البلاد 328100 ميلا مربعا، ويبلغ عدد سكانها 20 مليون.

جميع المواطنين تقريبا مسلمون، وينتمون في الغالب إلى الطريقة الزيدية من الشيعة أو إلى الطريقة الشافعية من السنة. وفيما لا توجد إحصاءات محددة، تفيد التقديرات بأن الزيديين يشكلون 45 في المائة وأن الشافعية يشكلون 55 في المائة من السكان. وهناك بضعة آلاف من المسلمين الإسماعيليين الذين يقيمون بصورة رئيسية في الشمال. ويقوم في البلاد حوالي 150 من البهائيين.

يشكل اليهود الأقلية الدينية الوحيدة بين السكان الأصليين من غير المسلمين. وقد هاجر أغلب أفراد الجالية اليهودية التي كانت في يوما ما كبيرة العدد في البلاد. وبقي أقل من 400 يهودي يقيمون في الجزء الشمالي من البلاد خاصة في محافظة عمران. ومنذ يناير عام 2007 جاءت جالية تتكون من 45 يهودي من محافظة صعدة التاريخية ليستقروا في صنعاء، تحت حماية ورعاية الحكومة، بعد التخلي عن منازلهم بسبب تهديدات المتمردين الحوثيين. وتخلت هذه الجالية عن كنسها في صعدة، وهناك معبد واحد على الأقل ما زال يعمل في محافظة عمران.

وهناك ما يقدر بـ 3000 من المسيحيين في جميع أنحاء البلد، معظمهم من اللاجئين المقيمين أو الطلبة الأجانب المقيمين مؤقتا. وهناك أربع كنائس في عدن، ثلاثة للروم الكاثوليك وواحدة إنجيليكية. وهناك ما يقارب 40 من الهندوس الذين يعيشون في عدن الذين ينحدرون من أصول هندية. هنالك أيضا معبد هندوسي واحدا في عدن.

ومن بين الأقليات الدينية ما يقارب من 1000 من المسيحيين، ويشارك معظم اليهود في شكل من أشكال الشعائر

الدينية الرسمية أو الطقوس، وإن لم يكن ذلك دائماً في مكان عام للعبادة.

القسم الثاني. وضع الحرية الدينية

الإطار القانوني والسياسي

لا يحمي كل من الدستور والقوانين الأخرى ولا يكبحون حرية الدين، غير أن السياسات الحكومية ساهمت بشكل عام في حرية ممارسة الشعائر الدينية. وينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة وأن الشريعة مصدر جميع التشريعات.

وهذا يعني عملياً أن التفسير المحلي للشريعة هو المستخدم أساساً للقانون. ويتمتع أتباع الجماعات الدينية الأخرى غير المسلمة بحرية العبادة وارتداء حلى أو ملابس دينية خاصة وفقاً لمعتقداتهم. إلا أن الشريعة تحظر التحول من الإسلام والتبشير للمسلمين، وتفرض الحكومة هذا الحظر. وتلتزم الحكومة المواطنين بضرورة الحصول على تصاريح لبناء أماكن جديدة للعبادة وتمنع غير المسلمين من تولي مناصب انتخابية.

وتشمل الأيام المقدسة عند المسلمين عيد الأضحى، وأول محرم، وعيد الفطر التي تشكل أيام عطلة رسمية.

تصدر الحكومة تأشيرات إقامة للقساوسة حتى يتمكنوا من توفير الاحتياجات الدينية لجالياتهم. ويعطز رجال الدين المسيحي الجالية الأجنبية وهم يعملون في وظائف التدريس والخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية.

وتقيم الدولة علاقات دبلوماسية مع الفاتيكان.

لا تحتفظ الحكومة بسجلات تبين الهوية الدينية للأفراد، وليس هنالك قانون يطلب من الجماعات الدينية أن تسجل

نفسها لدى الدولة. بيد أن لجنة الانتخابات العامة كانت قد اعتمدت سياسة تمنع غير المسلمين من أن يرشحوا أنفسهم في البرلمان. وينص الفصل 2 من المادة 106 من الدستور على أن رئيس الجمهورية لا بد أن "يكون ممارساً لواجباته الإسلامية".

تدرّس المدارس العامة الإسلام وليس ديانات أخرى، ومع ذلك، يمكن للمواطنين المسلمين حضور المدارس الخاصة التي لا تدرّس الإسلام. واغلب الطلبة غير المسلمين من الأجانب ويتردّدون على المدارس الخاصة.

القيود المفروضة على الحرية الدينية

خلال الفترة التي يشملها التقرير، فشلت محاولة إحياء اتفاق السلام بين الحكومة وبين المتمردين الحوثيين في محافظة صعدة واستأنفت الأعمال العدائية من جديد. وتقول الحكومة إن الحوثيين من اتباع المذهب الشيعي الاثني عشر، وهو مختلف عن المذهب الشيعي الغالب لدى الشيعة الزيديين. ويتبع الحوثيين رجل الدين المتمرد حسين بدر الدين الحوثي، الذي قتل خلال الأسابيع العشرة من التمرد الذي قاده عام 2004 ضد الحكومة في محافظة صعدة. وظل بعض الزيديين يبلغون عن بعض المضايقات والتمييز من جانب الحكومة للاشتباه في تعاطفهم مع الحوثيين. ومع ذلك، يبدو أن الإجراءات التي تتخذها الحكومة ضد الجماعة كانت بدافع سياسي وليس ديني.

قيدت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة زيادة العنف السياسي في صعدة بعض الممارسات الدينية. وفي يناير 2008، وللعام الرابع على التوالي، حظرت الحكومة الاحتفال بيوم غدِير (عطلة يحتفل بها المسلمون الشيعة) في أجزاء من محافظة صعدة. وخلال الفترة التي يشملها التقرير، أفادت الحكومة بتكثيف جهودها لوقف نمو شعبية الحوثيين عن طريق الحد من ساعات المساجد التي كان يسمح خلالها بأن تبقى مفتوحة للجمهور. وتمسكت الحكومة بقولها إنها لم تكن تطبق سوى التقاليد القائمة وهي استخدام المساجد في المقام الأول للصلاة وليس للأنشطة السياسية. واستمرت الحكومة في إغلاق ما أسمته بالمعاهد الدينية الشيعية المتطرفة وإقالة الأئمة الذين يساندون الأفكار المتطرفة واستمرار مراقبة خطب المساجد.

تمنع الحكومة التبشير للمسلمين. وبموجب الشريعة الإسلامية كما هي مطبقة في الدولة، يعتبر تحول المسلم إلى دين آخر ردة، وتفسره الحكومة أنه جريمة يعاقب عليها بالإعدام.

لا تسمح الحكومة بإنشاء مبان عامة وجديدة للعبادة دون الحصول على إذن مسبق. وفي نهاية الفترة التي يشملها التقرير، كان مسؤولون من الروم الكاثوليك، كما حدث في السنوات السابقة، في انتظار قرار من الحكومة حول ما إذا كانت ستسمح بتشييد مؤسسات روم كاثوليك معترف بها في صنعاء. وعلى كل حال لم ينسب المسؤولون في الكنيسة تقاعس الحكومة إلى أنه تمييز ضدها. ظلت الخدمات الدينية الأسبوعية للروم الكاثوليك والبروتستانت والأثيوبيين المسيحيين الأرثوذكس تعقد في جميع أنحاء صنعاء وعدن وغيرها من المدن دون تدخل من الحكومة. وفي جميع أنحاء البلد، كانت الصلوات المسيحية واليهودية تعقد بانتظام في المنازل الخاصة أو المرافق مثل المدارس، دون مضايقة ويبدو أن مثل هذه المرافق تبدو كافية لاستيعاب الأعداد الصغيرة المشاركة في الصلوات.

اعتمد كل من المؤتمر الشعبي العام (حزب المؤتمر الشعبي العام) الحاكم وحزب الإصلاح المعارض على الإسلام أساساً للقانون في برامجهما. ولم يستبعد حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم من عضويته أعضاء الديانات الأخرى. أما حزب الإصلاح فيشترط أن يكون العضو ملتزماً بتعاليم الدين الإسلامي. وكانت هنالك أحزاب أخرى ثانوية قيل إنها ذات طبيعة إسلامية رغم أنه لم يتضح ما إذا كانت تقتصر عضويتها على المسلمين.

وخلال الفترة التي يشملها التقرير، واصلت الحكومة جهودها لمنع تسييس المساجد والمدارس، وكذلك للحد من التطرف وزيادة التسامح. الجهود التي تبذلها الحكومة ركزت على المساجد لرصد الخطب التي تحرض على العنف أو غيرها من البيانات السياسية التي تعتبر ضارة بالأمن العام. ويمكن للمنظمات الإسلامية الخاصة المحافظة على العلاقات بالمنظمات الدولية الإسلامية، غير أن الحكومة ترصد أنشطتهم بشكل متقطع من خلال الشرطة وسلطات المخابرات.

وخلال الفترة التي يشملها التقرير، واصلت الحكومة جهودها لإغلاق المدارس والمراكز الدينية غير المرخصة. وبحلول نهاية الفترة ذاتها، أغلقت أكثر من 4500 مدرسة دينية ومؤسسات غير مرخص لها. وأعربت الحكومة عن قلقها من أن هذه المدارس انحرفت عن متطلبات التعليم الرسمي وأنها تشجع أيديولوجية متشددة. كما قامت الحكومة بترحيل بعض الطلبة الأجانب الذين يدرسون في المدارس الدينية غير المرخص لها، ومنعت الحكومة المدارس الخاصة والوطنية من تدريس مواد خارج المناهج الدراسية المعتمدة رسمياً. والغرض من هذه الإجراءات هو الحد من الإيديولوجية والتطرف الديني والتعصب في المدارس.

وعلى خلاف فترات التقارير السابقة، لم تكن هناك تقارير محددة تشير إلى أن كل من وزارة الثقافة وجهاز الأمن السياسي رصدوا وفي بعض الأحيان أزالوا الكتب التي تتبنى مذهب الشيعة الزيدية من المتاجر بعد النشر. وتعتقد مجموعات حقوق الإنسان أن مثل هذه الممارسات ما زالت مستمرة. وكانت هناك تقارير موثوق بها من علماء وسياسيي الزيدية أن السلطات واصلت حظر نشر بعض المواد التي تروج لإسلام الشيعة الزيدية. ونفت الحكومة أن تكون وسائل الإعلام خاضعة لرقابة أي جهاز أمني.

لا تحظر سياسة الحكومة عموماً ولا تفرض عقوبة بسبب حيازة كتابات دينية غير إسلامية، ومع ذلك ورد في يونيو عام 2008 أنه تم القبض على ثلاثة أشخاص في حديدة بتهم تشمل "توزيع الكتاب المقدس". وفي فترات التقارير السابقة، كانت هناك معلومات موثوق بها تفيد بأن أشخاصاً تعرضوا للمضايقات على أيدي أفراد جهاز الأمن السياسي، التي ترفع تقاريرها مباشرة إلى مكتب الرئيس، وكذلك من قبل الشرطة لحيازة مثل هذه الكتابات. وفي فترات التقارير السابقة، كانت هناك أيضاً تقارير تفيد بأن بعض أعضاء جهاز الأمن السياسي رصدت وضايقت الجماعات التبشيرية والجماعات المرتبطة بهم، وأحياناً أخضعت بريدهم للرقابة لمنع التبشير. وفي حين لم تكن هناك تقارير محددة عن هذه الأعمال خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، تعتقد مجموعات حقوق الإنسان أن مثل هذه الأعمال لا تزال قائمة.

بعد توحيد شمال وجنوب اليمن عام 1990، تلقى أصحاب الممتلكات المصادرة من قبل الحكومة الشيوعية السابقة،

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، دعوة للمطالبة بالتعويض، غير أن التنفيذ كان محدودا للغاية، وأعيد عدد قليل جدا من الممتلكات إلى أصحابها السابقين. وطلبت الكنيسة الكاثوليكية من الحكومة بقطعة صغيرة من الأرض في صنعاء لبناء مؤسسة كاثوليكية مقابل الممتلكات المصادرة منها. وظلت الكنيسة تنتظر البت في الطلب حتى نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير كما حدث في فترات التقارير السابقة.

تم إدراج بعض العادات المحلية التي يعتقد بأنها جزء من الشريعة المتبعة في البلاد في مختلف القوانين والسياسات. وميزت بعض هذه القوانين ضد المرأة والأشخاص من الجماعات الدينية الأخرى.

وفقا لتفسير الحكومة لأحكام الشريعة الإسلامية، لا يسمح للمرأة المسلمة أن تتزوج من خارج الإسلام. وفي إطار قانون الأحوال الشخصية رقم 20 لعام 1992 يسمح للرجال الزواج بما يصل إلى أربع زوجات. ويحظر القانون على الرجال من الزواج من غير المسلمين (باستثناء اليهود والمسيحيين) أو المرتدين عن الإسلام.

انتهاكات للحرية الدينية

خلال الفترة التي يشملها التقرير، كانت هنالك تقارير موثوق بها أن العديد من المتحولين من الإسلام إلى المسيحية احتجزوا من قبل السلطات وربما لا يزالون في الحبس.

وفي يونيو 2008 ألقى القبض على شخص اعتنق المسيحية واثنيّن من مساعديه في حديدة لترويجهم للمسيحية وتوزيع الكتاب المقدس. وقيل إنهم قد نقلوا من جانب السلطات إلى سجن في صنعاء، في حين ظلت السلطات تبحث عن أربعة آخرين من شركائهم كانوا قد لاذوا بالفرار. ولم تتوفر معلومات أخرى في نهاية الفترة التي يشملها التقرير.

وخلال الفترة التي يشملها التقرير السابق، أفاد تقرير صحفي موثوق بأن مسؤولين أمنيين قاموا بمضايقة واحتجاز

مسلم كان يحمل منشورات تبشيرية مسيحية في تعز.

ووفقا لبعض التقارير المستقلة، في 20 يونيو 2008 اعتقل سبعة من البهائيين (اثنان من اليمنيين، وأربعة إيرانيين وعراقي) في منازلهم خلال حملة مدامات قامت بها الشرطة. وكانت السلطات تجري تحقيقات مستمرة، ولم يتوفر مزيد من المعلومات في نهاية الفترة التي يشملها التقرير.

وفي مايو 2008 اختفى الإمام محمد أحمد مفتاح بعد أن تعرضت سيارته لهجوم من قبل مسلحين من سيارتين أخريين. وقبل ذلك كان قد حُكِم على مفتاح بالسجن 8 سنوات بتهمة إقامة اتصالات مع إيران لغرض الإساءة الى اليمن وتم العفو عنه في وقت لاحق. وقد حملت بعض الشخصيات الزيدية الحكومة مسؤولية هذا الحادث. وهناك اعتقاد بأن مفتاح كان محتجزا لدى جهاز الأمن السياسي في نهاية الفترة التي يشملها التقرير.

في شهر مايو 2006، أصدر الرئيس صالح عفوا عن الإمام مفتاح والإمام يحيى حسين الدليمي الذي كان قد حكم عليه بالإعدام. وقد كان الرجلان قد عارضا علنا تصرفات الحكومة في صعدة وشكلوا منظمة شباب صنعاء، وهي مجموعة دينية قائمة على الزيدية التي أيدت الحوثيين. وتمسك كل من الرجلين بقوله إنه كان يدعو فقط للمعارضة السلمية ضد الإجراءات الحكومية في صعدة.

التحويل الديني القسري

لم تكن هناك أية تقارير عن حدوث عمليات إكراه على التحول من دين إلى آخر، بما في ذلك للمواطنين الأميركيين القاصرين الذين أختطفوا أو نُقلوا بصورة غير مشروعة من الولايات المتحدة، أو عن رفض السماح لهؤلاء المواطنين بالعودة إلى الولايات المتحدة.

تحسينات وتطورات إيجابية متعلقة باحترام الحرية الدينية

وخلالها لما حدث في فترات التقارير السابقة، لم تكن هناك تقارير عن حدوث أعمال عنف صادرة عن عناصر سلفية تحاول السيطرة على المساجد المعتدلة والصوفية في أنحاء البلاد.

لم تكن هناك تقارير تفيد بأن أتباع الطريقة الإسماعيلية الإسلامية تعرضوا للمضايقة أو منعوا من دخول المساجد التابعة لاتباع السلفية خلال ما حدث في فترات التقارير السابقة.

القسم الثالث. الانتهاكات والتمييز المجتمعي

وردت تقارير عن الانتهاكات والتمييز المجتمعي بسبب الانتماء الديني أو المعتقد أو الممارسة، ولكن الحكومة أبدت الحرية الدينية عموماً.

عاين السكان اليهود من ريدا وبيت حراش في محافظة عمران على ما يبدو زيادة في المضايقات من مجموعة صغيرة من جيرانهم المسلمين. وتفيد التقارير بأن المسؤولين الحكوميين لم يتمكنوا على التدخل بسبب عدم وجود شهود على المضايقات. وفي حالة واحدة، أطلق أحد رصاصات على خزان مياه على سطح أحد منازل أعضاء الجالية بينما كان أحد أفراد الأسرة على سطح المبنى. وقامت السلطات الحكومية بالتحقيق في القضية والقبض على الجاني الذي كان لا يزال في السجن في نهاية الفترة التي يشملها التقرير.

واصلت الجالية اليهودية التي نزحت من صعدة إقامتها في صنعاء تحت حماية ورعاية الحكومة بعدما تلقت تهديدات من المتمردين الحوثيين في يناير 2007.

وفي أبريل 2008 دخلت مجموعة كبيرة من الرجال منزليين في محافظة صعدة تابعين لأحد أفراد الجالية اليهودية التي تعيش حالياً في صنعاء ونهبتها ودمرتها. ويعتقد أن الهجوم كان من فعل متمردي الحوثيين.

في مطلع يونيو أفاد طالب جامعي في عدن بأنه تعرض للضرب من قبل من وصفه "برجال دين" لسيره مع مجموعة من زميلاته في الدراسة.

ولم ترد أنباء عن حوادث عنف أو تمييز بين أتباع مسلمي الزيدية والشافعية، وهما الطائفتان الرئيسيتان للإسلام في البلاد.

لم يكن التحريض على العنف بدوافع دينية وارداً أو مقبولاً لدى رجال الدين المسلمين، باستثناء أقلية دينية صغيرة ذات دوافع سياسية غالباً ما تكون لها علاقات خارجية مع عناصر متطرفة.

القسم الرابع. سياسة الحكومة الأمريكية

تتناقش حكومة الولايات المتحدة الحرية الدينية مع الحكومة كجزء من سياستها العامة لتعزيز حقوق الإنسان. وتواصل سفارة الولايات المتحدة حواراً نشيطاً بخصوص حقوق الإنسان مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية، والجماعات الدينية، والصحفيين، والنشطاء في مجال حقوق الإنسان، والنشطاء في مجال حقوق المرأة. ويجتمع مسؤولو السفارة بشكل دوري مع ممثلين للطائفة اليهودية والمسيحية. وزار مبعوث الولايات المتحدة الخاص بمراقبة ومكافحة أعداء السامية اليمن في ديسمبر 2007 واجتمع مع كبار المسؤولين في الحكومة.